الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/83
13 February 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة الرابعة والثلاثون

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ وموجهة الى
الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أتشرف ، بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، باحاطتكم علما بما أشعر به من قلق عقب استئناف السلطات الاسرائيلية لتدابير القمع المنظم ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

لقد استرعيت انتباهكم من قبل ، في رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٧٨ (A/33/218-S/12820) ، الى حالات مماثلة مما يلقاه السجناء الفلسطينيون في سجن طولكرم من المعاملة السيئة والتعذيب . لقد ارتكبت هذه الممارسات في العام الماضي ، وفقا لما جاء في التقارير التي وردت الينا ، في مراكز الاعتقال بنابلس ورام الله وجنين وبئر سبع . ومن أمثلة هذه الممارسات الدنيئة المعاملة القاسية التي تعرض لها اطفال فلسطينيون عقب اعتقالهم السنة الماضية في مخيم قلنديا للاجئين .

ان تدابير القمع المشار اليها معروفة جيدا نظرا لانها لم تكف منذ عدة سنوات عن اثارة اهتمام الصحافة الدولية وخصوصا اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . لقد استمعت هذه اللجنة خاصة الى الاقوال التي ادلى بها الفلسطينيون وأيدها محاموهم الاسرائيليون الذين أكدوا ان الفلسطينيين يتعرضون للتعذيب والمعاملة السيئة من قبل السلطات الاسرائيلية . ولقد ذكرت هذه اللجنة في تقاريرها حالات محددة لانتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة .

وبالاضافة الى ذلك تؤكد تقارير صحفية حديثة ، تستمد معلوماتها من الوثائق الرسمية لوزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، ان ممارسات التعذيب هذه وغيرها من أنواع المعاملة غير الانسانية تتم بالفعل في الاراضي المحتلة . وهذا ما يفند بالطبع مزاعم الحكومة الاسرائيلية ومؤداها ان مثل هذه الممارسات لا تمثل سوى حالات فردية .

وانا أشير هنا مرة أخرى الى ان هذه المعاملة غير الانسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (١) ، ولقرار مجلس الامن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ . كما ان هذه المعاملة تتعارض والمبادئ المتضمنة في القرار ١ ألف (د - ٣٤) الذى اعتمدته لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٨ . ان هذا القرار ، الذى يدعو السلطات الاسرائيلية للامتثال لقواعد العدالة الدولية ، يقضي بأن تضع حكومة اسرائيل على الفور حدا لممارسات القمع المنظم والتعذيب التي ترتكبها .

وتجدر الاشارة من ناحية اخرى الى ان تدابير القمع المنظم المشار اليها قد سجلت زيادة منذ انتهاء محادثات كامب ديفيد ، ويتعرض لها على الاخص الفلسطينيون الذين يعربون علنا عن معارضتهم لهذه المحادثات وتأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف الامم المتحدة بأنها تمثل الشعب الفلسطيني .

وفيما يلي بعض أمثلة لأعمال القمع التي ارتكبتها السلطات الاسرائيلية :

( أ ) عمليات القاء القبض التي مارستها السلطات الاسرائيلية في جامعة بير زيت وفي مدينة رام الله ؛

(ب) التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الاسرائيلية بشأن ترحيل الفلسطينيين الذين سيؤيدون آراء منظمة التحرير الفلسطينية ومثلها العليا ؛

(ج) تدمير مساكن يملكها الفلسطينيون المتعاطفون مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ان هذه الامثلة لا تشكل في الواقع سوى جزء من حملة القمع الواسعة النطاق التي بدأتها السلطات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني .

ويلاحظ في هذا الصدد أيضا ان الحكومة الاسرائيلية تصر على اقامة مستوطنات سكنية يهودية في الاراضي المحتلة أو على توسيع المستوطنات الموجودة بالفعل . ان هذه التدابير غير المشروعة تشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ، وتزيد من السخط الذى تثيره حالة متفجرة في حد ذاتها ، وتؤدى الى تعقيد جميع امكانيات تسوية الحالة في الشرق الاوسط .

وتضاف الى هذه الصورة القاتمة بالفعل للحالة نغمة مثيرة للقلق وردت في مقال نشرته صحيفة " هآرتز " الاسرائيلية في عددها الصادر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . لقد جاء في هذا المقال ان مديرى المكاتب في الادارات الوزارية للحكومة الاسرائيلية وضعوا تقريرا يوصي ، في اطار خطة الاستقلال الذاتي الداخلي التي تنص عليها اتفاقيات كامب ديفيد ، بأن تحتفظ دولة اسرائيل بمليون دونم من الارض في الاراضي المحتلة .

---

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الرقم ٩٧٢ ، ص ١٣٥ .

وينص هذا التقرير ايضا على ان تضع اسرائيل يدها على جميع الموارد الهيدروليكية لهـــذه الاراضي .

وتفكر السلطات الاسرائيلية ، وفقا لهذا التقرير ذاته ، في اقامة مجالس بلدية في هـــذه الاراضي تخضع للولاية الاسرائيلية . ومما لاشك فيه ان نوايا الحكومة الاسرائيلية ، وفقا لمضمـــون هذا التقرير من شأنها ان تؤدي الى استمرار سيطرتها على الاراضي المحتلة وبالتالي رفـــــض الاعتراف للفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف .

ان جميع هذه الاعتبارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان للشعب الفلسطيني ، والمعارضة وقرارات الامم المتحدة ، علاوة على تدابير غير مشروعة تتخذها الحكومة الاسرائيلية للاحتفاظ بهـــذه الاراضي بأي ثمن ، تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي وتشكل تهديدا مباشرا للسلم والامـــــن الدوليين .

وأكون ممتنا لكم لو ان هذا الخطاب عمم بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة تحت البنـــد المعنون " قضية فلسطين " .

رئيس اللجنة المعنيـة بممارسة الشعـــــب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلـة للتصـــــرف

( التوقيع ) ميدون فـــال

- - - - -